الأمم المتحدة

A/C.3/66/L.6

الجمعية العامة

Distr.: Limited
4 October 2011
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

اللجنة الثالثة

البند ٢٧ (ب) من جدول الأعمال

التنمية الاجتماعية: التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

البرازيل واليابان: مشروع قرار

الذكرى العاشرة للسنة الدولية للمتطوعين

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٦٣/١٥٣ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بشأن متابعة تنفيذ السنة الدولية للمتطوعين، والاحتفال بالذكرى العاشرة لهذه السنة،

وإذ تلاحظ أن الزخم الذي أوجدته السنة الدولية أسهم في الإقبال بشدة على العمل التطوعي في أنحاء العالم وفي زيادة عدد المشاركين فيه من شتى المجتمعات،

وإذ تسلم بأن العمل التطوعي عنصر مهم في أي استراتيجية تستهدف مجالات من بينها الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة وتمكين الشباب وتغير المناخ واتقاء الكوارث وإدارتها وتحقيق الاندماج الاجتماعي والعمل الإنساني وبناء السلام،

وإذ تضع في اعتبارها ضرورة توخي الجهات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة التكامل والتنسيق في متابعة السنة الدولية للمتطوعين،

051011 051011 11-53031 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

١ - **ترحب** بنجاح الاحتفال بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للمتطوعين في عام ٢٠١١، وترحب أيضاً بنمو العمل التطوعي وتطوّره منذ السنة الدولية للمتطوعين في عام ٢٠٠١؛

٢ - **تسلم** بأن الذكرى العاشرة قد وفّرت الفرصة والزخم لتحقيق مستوى متزايد وغير مسبوق من التعاون بين الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والشركاء من القطاع الخاص والناس من شريحة واسعة من المجتمعات في جميع أنحاء العالم، وتعيد تأكيد ضرورة بذل مزيد من الجهود لتحقيق أهداف السنة الدولية في مجالات الاعتراف والتيسير والتواصل وتعزيز العمل التطوعي في جميع أنحاء العالم؛

٣ - **تثني** على إسهامات المتطوعين الوطنيين والدوليين لما يضطلعون به من دور أساسي في اتقاء الكوارث وتحقيق الانتعاش منها، وهي إسهامات تجلت في الآونة الأخيرة في أدائهم في أعقاب الكوارث الطبيعية مثل الانهيالات الأرضية والفيضانات الضخمة في جنوب شرق البرازيل والزلزال الكبير في شرق اليابان؛

٤ - **تسلم** بما للعمل التطوعي من إسهام قيم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك أشكاله التقليدية المتمثلة في الإعانة المتبادلة والاعتماد على الذات وغير ذلك من أشكال المشاركة المدنية، بما يفيد المجتمع بأسره والمجتمعات المحلية وشبكات المتطوعين؛

٥ - **تشجع** الدول الأعضاء على دعم إنشاء برامج لتبادل المعارف والمعلومات وجهات تنسيق على الصعد الدولي والإقليمي والوطني والمحلي لتعزيز تقاسم الموارد والممارسات الجيدة في مجال العمل التطوعي التي يمكن تكييفها وتنفيذها وتكرارها وتوسيع نطاقها بشكل مستمر؛

٦ - **تدعو** الدول الأعضاء إلى سن الأطر التنظيمية السليمة بهدف توفير شروط خدمة محددة بوضوح للمتطوعين، وتوضيح أي أوجه غموض يمكن أن تؤدي إلى تجاوزات سواء من جانب المتطوعين أو المنظمات، وبالتالي التمكين من إقامة نظام للحوكمة الرشيدة لإدارة العمل التطوعي؛

٧ - **تكرر تأكيد** ضرورة الاعتراف بجميع أشكال العمل التطوعي وتعزيزها، من أجل إشراك وإفادة جميع شرائح المجتمع، بمن فيها النساء والأطفال والشباب والمسنون والأشخاص ذوو الإعاقة والأقليات والمهاجرون والفئات التي لا تزال مستبعدة لأسباب اجتماعية أو اقتصادية؛

٨ - **تسلم** بأهمية منظمات المجتمع المدني في تشجيع العمل التطوعي، وتدرك في هذا الصدد أن تعزيز الحوار والتفاعل فيما بين المجتمع المدني والدول الأعضاء والأمم المتحدة يسهم في توسيع نطاق العمل التطوعي؛

٩ - **تحيط علما** بأن العمل التطوعي يسهم في التنمية البشرية، وتدعو الحكومات إلى إدماج العمل التطوعي بشكل أكمل في برامج ومبادرات السلام والتنمية التي توفر فرصا لبناء تحالفات قوية ومتماسكة للمتطوعين تتمحور حول أهداف مشتركة، على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والدولي؛

١٠ - **تحيط علما** بالإجراءات التي اتخذتها الحكومات لدعم العمل التطوعي وتكرر دعوتها لها لمواصلة هذه الإجراءات؛

١١ - **تدعو** المؤسسات والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة إلى الاستمرار في الاعتراف بالعمل التطوعي بمختلف أشكاله وإدراجه في سياساتها وبرامجها وتقاريرها، وتشجع على تقدير مساهمات المتطوعين وإشراكهم في مؤتمرات الأمم المتحدة وغيرها من المؤتمرات الدولية المقبلة ذات الصلة؛

١٢ - **تسلم** بأهمية الاستمرار في إشراك جميع الشركاء المعنيين بما في ذلك المجتمع المدني وتيسير التعاون والتنسيق فيما بينهم لتهيئة بيئة مواتية للأفراد للمشاركة في الأنشطة التطوعية وتعزيز رفاه المتطوعين، وترحب في هذا الصدد باتساع نطاق مشاركة القطاع الخاص دعماً للعمل التطوعي، وتشجع زيادة مشاركته من خلال توسيع نطاق العمل التطوعي للشركات والأنشطة التطوعية للموظفين؛

١٣ - **ترحب** بالعمل الذي يقوم به متطوعو الأمم المتحدة بوصفهم جهة التنسيق المسؤولة عن الاحتفال بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للمتطوعين دعماً للدول الأعضاء، بما في ذلك عن طريق المشاركة في استضافة المشاورات الإقليمية للذكرى العاشرة للسنة الدولية للمتطوعين ومؤتمر المتطوعين العالمي، وتطلب إليهم مواصلة بذل الجهود لتعزيز العمل التطوعي، بما في ذلك بتعبئة المتطوعين الوطنيين والدوليين، واستحداث طرائق جديدة وأكثر ابتكاراً لاجتذاب المتطوعين مثل التطوّع عبر شبكة الإنترنت؛

١٤ - **تشدد** على أن العلاقات بين الناس هي القيمة الأساسية للعمل التطوعي وتشجع على مواصلة بذل الجهود لبناء وتعزيز الشبكات فيما بين المتطوعين وجميع الشركاء

المعنيين على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، بما في ذلك شبكة المتطوعين العالمية باعتبارها مركزاً عالمياً للتواصل؛

١٥ - **ترحب** بمشاركة اللجان الوطنية والهيئات التنسيقية بهمة في تعزيز الذكرى العاشرة للسنة الدولية للمتطوعين وتشدد على أهمية مواصلة تعزيز هذه الشبكة العالمية لبناء الشراكة فيما بينها وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة؛

١٦ - **تسلّم** بضرورة مواصلة تعزيز العلاقة بين المتطوعين المحليين والمنظمات الدولية التي ترسل المتطوعين لتسهيل عولمة فرص للتطوع؛

١٧ - **تشدد** على أهمية العمل التطوعي ومشاركة الأفراد والمجتمعات المحلية في الأخذ بنهج شامل محوره الناس لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأمن البشري وفي المداولات بشأن خطة التنمية المستدامة على الصعيد العالمي ''بعد عام ٢٠١٥''، بما في ذلك المداولات المنبثقة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢؛

١٨ - **تشدد أيضا** على أن العمل التطوعي يوفر فرصا فريدة لإشراك الشباب وتوليهم زمام القيادة، والإسهام في تطوير مجتمعات سلمية وشاملة مع السماح أيضاً للشباب باكتساب المهارات وبناء قدراتهم وزيادة قابليتهم للتوظيف؛

١٩ - **تطلب** إلى الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة أن تعمل جنبا إلى جنب مع المنظمات الأخرى التي تنطوي على متطوعين لدعم الجهود الرامية إلى تعزيز أمن المتطوعين وحمايتهم؛

٢٠ - **تتطلع** إلى تلقي تقرير كامل عن الاحتفال بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للمتطوعين، وكذلك توصيات لزيادة إدماج العمل التطوعي في السلام والتنمية خلال العقد المقبل وما بعده، واضعة في اعتبارها طلبها إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن الموضوع إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين في إطار البند المعنون ''التنمية الاجتماعية''.